النهار

الأثنين 30 -01- 2023 العدد 27925

رابطة الجامعات تطعن بقرارات وزير المال أمام الشورى
رفض لتسديد أيّ "فرمان" ضريبي على الأجور بالدولار!

ر. ف.

(حسن عسل)

قرار رابطة الجامعات اللبنانية ونقباء المهن وممثليها واضح: نرفض تسديد الضرائب الجديدة الملحوظة على مداخيل العملة الثابتة الأجنبية في موازنة 2022، وهي ضرائب غير واضحة من حيث كيفية إقتطاعها أو حتى غياب أي تعليل للجهة المستفيدة من هذه الضرائب.

إزاء ذلك، أعلنت الرابطة في مؤتمر صحافي بمشاركة النقابات المهنية السبت الماضي في مقر الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت تقديم طعن الى مجلس شورى الدولة لوقف قرارات وزير المال يوسف الخليل أولاً وإبطالها ثانياً لعلل قانونية عدة في المراجعة القانونية أمام المجلس المذكور...

في زمن عجز الحكومة الميقاتية عن رصد مكامن الفساد والهدر في أي مرفق رسمي لجمع ايرادات لنفقاتها، لجأ وزير المال في حكومة مستقيلة مهمتها تصريف الأعمال الى إصدار القرارات 686/2022، و2/2023 و 3/2023 – وربما قد يصدر قراراً جديداً في أي وقت – تقضي بفرض ضرائب جديدة على أجور الأساتذة والموظفين في الجامعات الخاصة، الذين يتقاضون اجورهم بالعملة الأجنبية، وهذا يسري أيضاً على ممثلي النقابات المهنية المشاركين في المؤتمر ومنهم الأطباء، المحامون، الممرضون والممرضات، الفيزيائيون، المستشفيات الخاصة وسواهم.

"فرمان" وزاري

في معلومات لـ"النهار" أن هذا التدبير يعود الى اقتراح لأحد الكادرات الإدارية المعني مباشرة بـ"هندسة" الضرائب في وزارة المال والمحسوب على حركة "أمل"، والذي تبنّاه الوزير الخليل – وهو أستاذ غير متفرغ في الإقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت- بدوره إرضاء لأهواء سياسية وحزبية ضيقة، متناسياً اي موقف علمي منطقي في هذا الصدد. فقد عمد الأخير الى إصدار قرارات عدة جاء صداها كأنها فرمان وزاري تلو الآخر غير مفهوم وواضح ليس من المعنيين بتنفيذه بل حتى ممن أصدره.

بالعودة الى مجريات المؤتمر الصحافي، فقد قال رئيس الرابطة الأب سليم دكاش اليسوعي خلال حوار مع الصحافيين بعد تلاوته البيان الصادر عن الرابطة، أن الرئيس نجيب ميقاتي "برر هذا القرار عند لقائه وفد الرابطة بأن الوضع المأزوم يفرض على الجميع بذل تضحيات لتوفير ايرادات للدولة". وقاطعه احد الزملاء الصحافيين سائلاً: "هل جامعة العزم، التي يملكها الرئيس ميقاتي، مستعدة لتسديد هذه الضرائب الإضافية؟"، فأجاب الأب دكاش: "عليكم طرح السؤال عليه".

بدوره، أكد رئيس الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور فضلو خوري في المؤتمر أن "قرار عدم تسديد هذه الضرائب الجديدة إرتكز على موقف إتخذه مجلس الأساتذة مجتمعاً، وهذا يسري على الموظفين أيضاً في كل من الجامعة الأميركية والجامعات كلها في الرابطة التي تجمعنا، ويسري ذلك أيضاً على الطاقم الطبي والتمريضي في المستشفيات التابعة للجامعات..."

وقال: "لا يجوز في أي بلد أن نطلب من القطاع الخاص دفع ضريبة إضافية هي في الحقيقة مساعدة مادية للقطاع العام الفاشل لأن إيجاد إيرادات لهذا القطاع هو مسؤولية الدولة".

لِمَ الجامعات عاجزة عن تسديد هذه الضرائب وما تداعياتها؟ الجواب بسيط عند دكاش "لأن غالبية طلاب الجامعات ومنها جامعة القديس يوسف يستفيدون من المنح لتغطية أقساطهم، وزيادة الأقساط أمر لا يجوز في هذه الضائقة الإقتصادية"، في حين رأى رئيس جامعة بيروت العربية الدكتور عمرو جلال العدوي أن موازنة الجامعة إرتكزت على أساس 60 ألف ليرة سعر صرف الدولار في السوق السوداء ما ذخّر فائضاً "خجولاً" للسنة الحالية، والذي بات غير مجدٍ بعد تخطي الدولار عتبة الـ60 ألفا...

ما العمل؟ تداعيات هذا الإجراء ستزيد هجرة الكفايات الأكاديمية وتهدد ديمومة الجامعات وقدرتها على الصمود. ومع ذلك، التزم رئيس الجامعة اللبنانية الأميركية الدكتور ميشال معوض بإسم الجامعات استمرار السنة الجامعية وعدم تلكؤ المستشفيات التابعة للجامعات الحاضرة هنا في استقبال المرضى. التحرك يكون وفقاً لرئيسة جامعة الحكمة لارا البستاني قانونياً، فيما أكد رئيس جامعة البلمند الياس وراق "أننا سنلجأ الى خطوات تصعيدية راقية جداً تعلن في حينه للتصدي لهذا القرار"...

أما رئيس جامعة سيدة اللويزة الأب بشاره الخوري فعلّق قائلاً: "هذا قرار لحكومة تصريف أعمال مستقيلة ومقبولة إستقالتها. ماذا ستكون قراراتها لو لم تكن حكومة تصريف أعمال؟".

بدوره، علّق رئيس الجامعة الأنطونية الأب ميشال الجلخ بأن "ما نعيشه سابقة وأمر مؤسف جداً..."

على هامش المؤتمر، أكد الأب دكاش أن "نسبة الضرائب الجديدة تراوح ما بين 15 الى 25 في المئة وفقاً لدخل كل أجير، مع العلم أننا نسدد في الجامعة 20 في المئة من الراتب بالعملة الصعبة"، مشيراً الى "اننا نتكبد مدفوعات باهظة لتوفير مادة المازوت لأحرام الجامعة والمستشفى، والإحتياط في حال توافره لدينا يُصرف بسرعة".

وأكد أن "البلد يحتاج الى إصلاح قبل طرح اي ضرائب جديدة"، لافتاً الى أن "ابعاد هذا القرار تصب في خانة محاولة تركيع الجامعات لأنهم لا يكترثون للتعليم العالي..."

في قراءة إقتصادية لهذا الطرح الضريبي الجديد، أكد الخبير الإقتصادي البروفسور بيار الخوري لـ"النهار" أن "فرض الضرائب بهذا الشكل على أجور القطاع التعليمي هو تشجيع لهم على الهجرة"، وأنه "يجب معاملة هذه الكفايات في هذه الظروف معاملة ضريبية تفضيلية تؤول الى إعفائهم لمدة زمنية لا تقل عن 5 اعوام من ضريبة الدخل، وهذا حافز للبعض منهم لعدم مغادرة لبنان وقد يشجع آخرين على العودة إليه".

وشدد على أنه "لا يمكن أن يقوم الاقتصاد بدور تطوعي لتمويل إيرادات الموازنة لأننا نحتاج الى تحديد الحاجات لإعادة ترميم الادارات الحكومية بعد الأزمة مع التركيز على أولوية المحافظة على تشجيع الكادر البشري الجامعي".